

مسارات الهجرة المغاربية إلى أوروبا من التشجيع إلى التجريم Paths of Maghreb migration to Europe From encouragement to criminalization

يوسف كريم

جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، (المغرب)، youssef.karim1@usmba.ac.ma

تاريخ النشر: 2021/12/27

تاريخ قبول النشر: 2021/08/08

تاريخ الإستلام: 2021/04/28

ملخص:

تتناول هذه الدراسة أحد المجالات البحثية التي عرفت في العقود الأخيرة توسعا في العلوم الاجتماعية، ألا وهو موضوع الهجرة، وتهدف هذه الدراسة بالدرجة الأولى إلى رصد التحولات والمسارات التاريخية التي عرفتتها الهجرة المغاربية بانتقالها من مرحلة التشجيع واعتبارها قضية اقتصادية واجتماعية، إلى مرحلة التجريم، واعتبارها قضية أمنية حتمت على دول الاتحاد الأوروبي وعلى دول المغرب العربي تبني استراتيجيات ومبادرات أمنية وتشريعية شاملة وموسعة من أجل احتوائها ومحاصرتها.

الكلمات مفتاحية: الهجرة ؛ البلدان المغاربية؛ أوروبا؛ التشجيع؛ التجريم.

Abstract:

This study aims primarily to follow the historical transformations and trajectories that have defined Maghrebian immigration as it has moved from the stage of encouragement to the stage of criminalization. These transformations have prompted the countries of the European Union and the countries of the Maghreb to adopt comprehensive security strategies and initiatives to besiege them.

Keywords: migration; Maghreb countries; Europe; encouragement; criminalization.

1. مقدمة:

انطلاقاً من النصف الثاني من القرن العشرين، وعلى خلفية الحرب العالمية الثانية، عملت أغلب دول أوروبا الغربية لاسيما المطلة منها على حوض البحر الأبيض المتوسط على فتح أبوابها أمام المهاجرين من دول المغرب العربي، انطلاقاً من الاعتقاد القائل بأن الهجرة هي سبيل ديموغرافي واقتصادي على درجة عالية من الأهمية في عملية إعادة البناء الأوروبي، بعد حالة التراجع والانحسار التي خلفتها الحرب العالمية الثانية. وأمام هذا الوضع فقد تدفق الجيل الأول من المهاجرين من مختلف دول المغرب العربي نحو العديد من الدول الأوروبية في إطار سياسة الأبواب المفتوحة وتشجيع الهجرة إلى أوروبا. غير أن هذه الوضعية بدأت تتغير منذ عقد التسعينات من القرن الماضي، حيث أدى تعرض الدول الأوروبية لسلسلة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة، إلى إيقاف تعاطيها الإيجابي مع هذه الظاهرة، وهذا ما دفع بالدول الأوروبية إلى انتهاز مقاربة أمنية تهدف من ورائها إلى إغلاق حدودها وتقييدها وتبني سياسات احترازية في إطار ما يعرف بتجريم الهجرة وتشديد القيود عليها. فكيف أثرت التغيرات التي طرأت على سياقات البيئة الدولية في التعاطي مع الهجرة وانتقالها من معطى اقتصادي واجتماعي، إلى العمل على معالجتها في إطار القضايا الأمنية التي باتت الهاجس الأكبر الذي يشغل دول المنطقة؟ وهل تنطوي ظاهرة الهجرة فعلاً على مخاطر وتحديات وتهديدات، أم أن التوظيف السياسي والإعلامي لها جردها من كل إيجابياتها وجعلها هاجساً أمنياً للدول الأوروبية؟.

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مؤداها أن التحول البنيوي الذي عرفته الهجرة المغربية إلى أوروبا من كونها حلاً لمشكلة نقص اليد العاملة وتراجع النمو الديموغرافي، إلى كونها مشكلة تتسبب في حالة من الفوضى والأمن في المجتمعات الأوروبية، هو تحول لا يمكن فصله عن التحولات الموضوعية لمفهوم الأمن بشكل عام والأمن الأوروبي الجديد بشكل خاص، والتي جعلت المقاربة الجديدة لقضايا الأمن الأوروبي تركز على ضرورة تحديد طبيعة التهديدات والأخطار عبر الوطنية القادمة من جنوب البحر الأبيض المتوسط، وتحديد دول المغرب العربي. ومن أجل تحليل أعمق لهذه المسارات التي عرفتها الهجرة المغربية، والبحث في تمفصلاتها وامتداداتها، تنطلق هذه الدراسة من مقاربة جديدة في الكتابة التاريخية تعتبر أن إضاءة العديد من قضايا الزمن الراهن تستوجب أدوات تحليلية مبتكرة من خلال الاشتغال على جدلية العلاقة بين تاريخ الهجرة كوقائع حدثت في الماضي، وواقع الهجرة في الزمن الراهن، كما أن هذا العمل يستجيب للمسار الجديد الذي باتت تسلكه الكتابة التاريخية مؤخراً والتي انفتحت على حقل العلوم السياسية والقانونية في دراسة مثل هذه القضايا، انطلاقاً من قناعتنا أن التفاعل والانفتاح المنتج على مختلف مجالات المعرفة الإنسانية يشكل أحد مرتكزات الفهم المحدد للكتابة التاريخية.

2. مرحلة تشجيع الهجرة المغربية إلى أوروبا

حينما نتحدث عن الهجرة الدولية، وتحديدًا بين شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط، فإننا نستطيع القول أنها صارت بمثابة ملمح مهم يسم علاقة البلدان المستعمرة بدول الاستعمار، فهي نتاج لمسار من العلاقات غير

المتكافئة رسختها القوى الاستعمارية. ولهذا فجزء من المشاكل والآلام التي تعانيها هذه الدول المستقبلية الآن، هي ثمرة إساءاتها التاريخية للبلدان المصدرة للهجرة¹.

تختزن الهجرة القادمة من جنوب المتوسط، ومن بلدان المغرب العربي تحديدا، في طياتها سيوريتين: سيورة داخلية ارتبطت بما شهدته هذه البلدان من تحولات وأزمات زعزعت بشدة نسيجها وخصوصياتها وتركيباتها الاجتماعية والتقليدية، وسيورة خارجية تمثلت في الحاجات الاقتصادية والعسكرية والديموغرافية التي كانت دول أوروبا وخاصة فرنسا في حاجة إليها². وعلى هذا الأساس، فإن الظروف التاريخية لظهور الجالية المغربية بالخارج وبشكل خاص في دول أوروبا، ترجع إلى طبيعة العلاقات التي كانت سائدة بين الدول المغربية (المغرب الجزائر وتونس) والقوى الاستعمارية خاصة فرنسا. فميلاد وتطور تيار الهجرة ليس إلا أحد آثار الاستغلال الاستعماري. ذلك أن فرنسا - كباقي القوى الاستعمارية الأخرى - لم تستغل الثروات الطبيعية للمستعمرات فحسب، وإنما استغلت ثرواتها البشرية أيضا، فقد احتلت فرنسا الجزائر عام 1830، ثم احتلت تونس عام 1881، وفرضت الحماية على المغرب عام 1912، وهذا البعد الاستعماري الذي تتقاسمه الهجرة المغربية والهجرة الإفريقية هو الذي يميزها عن الهجرات الأخرى، كما أن هذه الخاصية هي التي تميز المهاجرين المغاربة والأفارقة عن غيرهم، فالبرتغالي والإسباني وحتى التركي ينتمون إلى دول استعمارية وليس إلى مستعمرات. ورغم كون فرنسا شجعت الهجرة إلى الخارج منذ بداية هذا القرن فإن هذه الظاهرة لم تتفاقم إلا انطلاقا من السبعينات، ومع ذلك لا يمكن فهم ما وصلت إليه الهجرة خلال هذه المرحلة دون الرجوع إلى جذورها الأولى³.

1.2 تشجيع الهجرة خلال مرحلة الاستعمار:

يمكن دراسة الهجرة المغربية إلى أوروبا انطلاقا من الحرب العالمية الأولى، حيث انطلقت بشكل فعلي خلال هذه الفترة، فقد احتاجت فرنسا وهي القوة الاستعمارية بالمنطقة إلى اليد العاملة لأداء الخدمة العسكرية والعمل بالمصانع⁴، واعتبارا لهذه الأوضاع كانت وزارة الحرب الفرنسية تمارس رقابة مباشرة أو غير مباشرة على حركة الهجرة، بينما كانت سلطات الحماية تعيى فيالق عسكرية من أبناء المستعمرات وترسلهم للمشاركة في جبهات القتال بقيادة ضباط فرنسيين، كما كانت تبعث بأفواج من العمال المغاربة للاشتغال في القطاعات الاستراتيجية حيث كانوا ينعتون بعمال المستعمرات (travailleurs coloniaux). هذه المهمة عهد بها إلى " مصلحة تنظيم عمال المستعمرات " (Sotc)⁵. وكانت هذه الحركة الجماعية للمهاجرين أول لقاء جماهيري من نوعه مع واقع المجتمع الفرنسي وفوق أرضه، مما خلف في نفوس المهاجرين نوعا من الانبهار إزاء ما شهدوه من منجزات مادية وحضارية⁶.

وهكذا فقد كانت هناك اعتبارات اقتصادية وسياسية وحربية تتحكم في هجرة المغاربة إلى فرنسا منذ هذه الفترة، فخلال الأزمة المالية العالمية والتي لم تصل إلى فرنسا إلا سنة 1931، ومع انتشار البطالة حاولت فرنسا مرة أخرى الحد من الهجرة، فأصدرت ظهيرا آخر في 27 أكتوبر 1931 فرضت بمقتضاه قيودا وشروطا

مشددة أمام الراغبين في الهجرة، إلا أنها ستعود من جديد لتشجيعها خلال سنة 1936 بعد إخضاع المغرب، فعمدت في هذا الشأن إلى اتخاذ تنظيمات جديدة وسن تشريعات متلائمة مع مجريات الوضع، نذكر منها ظهور 28 يونيو 1938 ثم ظهور 13 يوليوز 1938 الذي انشأت بمقتضاه أول مصلحة رسمية مكلفة بالهجرة (service d'émigration)⁷.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، شكل الواقع الفرنسي عامل جذب للعمال المغاربة بشكل عام، إذ عرفت فرنسا وضعاً ديموغرافياً واقتصادياً صعباً جعلها في حاجة ماسة لانتداب اليد العاملة الأجنبية بشكل عام والمغربية بشكل خاص⁸. ومن أجل تحقيق انطلاقة اقتصادية وإعمار فرنسا كان لزاماً استقطاب المهاجرين حيث أصبحت الهجرة ضرورة حتمية، فقررت فتح أبواب الهجرة أمام مواطني مستعمراتها في شمال إفريقيا، وفي هذا الإطار أعلم الجنرال "ديغول" يوم 2 مارس 1945 المجلس الاستشاري أنه قد وقع مشروعاً كبيراً من أجل "إدخال- خلال السنوات القادمة بمنهجية وذكاء- أفراد جديدين من الهجرة في المجتمع الفرنسي". وهكذا انطلقت سياسة فرنسية جديدة تجعل من الرصيد البشري للمستعمرات ظهيراً ليس فقط للمشاريع الحربية والمساندة للقدرات العسكرية، وإنما رصيذاً استراتيجياً لمجهود التنمية والبناء الديمغرافي⁹. وهكذا اعتبر وزير الشغل الفرنسي "أمبروز كروازا" (Ambroise Croizat) أن ما كان يعتبر عملية تهريب للناس أصبح منذ ذلك التاريخ اختصاصاً للدولة التي تقوم بتجميع العمال من خارج فرنسا لتغطية حاجيات المشغلين من اليد العاملة، حيث يقدمون طلباتهم عبر قناة المكتب الوطني للهجرة (office national d'immigration)¹⁰. وكان انتقال المغاربة إلى فرنسا يتم دون صعوبات أو حواجز، وقد أدى ذلك إلى استقرار أعداد كبيرة من المغاربة. ويبين الجدولان أسفله تطور عدد المهاجرين المغاربة إلى فرنسا، ونسبهم في مجموع المهاجرين ما بين سنتي 1946 و1982:

جدول 01: تطور عدد المهاجرين المغاربة إلى فرنسا ما بين 1946-1962

النسبة	1946	النسبة	1954	النسبة	1962	النسبة
الجزائريون	22114	1,3%	211675	2%	350484	16,2%
المغاربة	16458	9%	10734	6%	33320	5%
التونسيون	1916	1%	4800	3%	26559	2%
المجموع	40488	1%	227209	2,9%	410363	18,9%

المصدر: الاتحاد الأوروبي ومتوسط للبحوث التطبيقية حول الهجرة الدولية (carim)، 2005.

جدول 02: تطور نسبة المغاربة إلى مجموع الجاليات الأجنبية

السنوات	جزائريون	مغاربة	تونسيون	مجموع المغاربة
---------	----------	--------	---------	----------------

مسارات الهجرة المغربية إلى أوروبا : من التشجيع إلى التجريم

18.9 %	1.2 %	1.5 %	16.2 %	1962
23.6	2.3	3.2	18.1	1968
32.3	4.1	7.6	20.6	1975
38.5	5.2	11.7	21.6	1982

Source: Recensement de la population de 1990 (INSEE)

وإجمالاً، يمكن أن نستخلص من هذا الجرد التاريخي أن الهجرة من جنوب البحر الأبيض المتوسط، وتحديداً من مستعمرات شمال إفريقيا باتجاه أوروبا كانت منظمة حسب الحاجيات الاقتصادية وحالة السلم والحرب بالبلدان الأوروبية، و قد تأثرت إلى حد بعيد سواء من حيث حجمها أو خصائصها بتطور الظروف الاقتصادية والسياسية والديموقراطية في الدول الأوروبية وفي فرنسا تحديداً ، فزاهها تارة تشجع الهجرة بعملها على جلب اليد العاملة للعمل في مصانع التعدين وصناعة المعدات الحربية قبيل الحرب العالمية الأولى، وتارة أخرى تصدر مراسيم لتحريمها عند احتياجها لليد العاملة لخدمة مصالحها في مستعمراتها، ونجدها طورا تعود إلى تشجيع الهجرة للخارج لإعادة بناء ما دمر غداة الحرب العالمية الثانية، في الوقت الذي تزايدت فيه تيارات الهجرة العائلية، الشيء الذي انعكس حتماً على تركيبة وخصائص المهاجرين، فأصبحت الهجرة المغربية خاضعة لإطار منظم يتجسد من خلال اتفاقيات مبرمة ما بين الدول المغربية ودول الاستقبال. كما أن هذه المرحلة، وإن عرفت فيها الهجرة المغربية توسعاً كبيراً نحو أوروبا، فهي بالمقابل تميزت ببداية فرض رقابة مشددة من طرف دول أوروبا على مسار الهجرة..

2.2 من التشجيع إلى الوقف الرسمي

في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومع استقلال كل من المغرب وتونس في 1956، و الجزائر سنة 1962، ازداد توافد المهاجرين على أوروبا، وتميزت هذه المرحلة بتحويلات عميقة سواء على مستوى توسيع الهجرة وازدياد عدد المهاجرين المغاربة بدول أوروبا أو على مستوى تعدد مسارات الهجرة، إذ لم تعد تقتصر على فرنسا، بل تعددت وجهاتها إلى بلدان أوروبا الغربية مثل بلجيكا، وهولندا، وألمانيا. وقد دفع هذا الوضع بعدد لا بأس به من دول أوروبا الغربية إلى تبني سياسات للهجرة لم تكن في حقيقة الأمر إلا جزءاً من سياسات التشغيل، ولم تشكل موضوعاً في السياسات الأمنية للسلطات الوطنية، انطلاقاً من الاعتقاد القائل بأن الهجرة هي سبيل ديموقراطي واقتصادي على درجة عالية من الأهمية في عملية إعادة البناء الأوروبي، بعد حالة التراجع والانحسار التي خلفتها الحرب العالمية الثانية¹¹. وقد تجسد ذلك في الاتفاقيات الثنائية التي كانت تعقدها الحكومات الأوروبية مع دول مصدرة للهجرة، ومنها بلدان المغرب:

المغرب	الجزائر	تونس
-اتفاقية بين المغرب وفرنسا في فاتح يونيو 1963 الخاصة باليد العاملة المغربية والتي	- "اتفاقيات إيفيان" (Accords d'Évian) في 18 مارس	- اتفاقية استخدام القوى العاملة التونسية

حددت ترتيبات العمل القار والموسمي، وإجراءات التجمع العائلي.	1962، نصت على حرية التنقل بين البلدين.	في 9 غشت 1963 مع فرنسا.
- اتفاقية 9 يوليوز 1965 بين المغرب وفرنسا المتعلقة بنظام التضامن الاجتماعي للعمال المهاجرين.	- بروتوكول 10 أبريل 1964 الذي وقعت عليه فرنسا والجزائر والمتعلق بالحد من حجم العمال.	- اتفاق دبلوماسي تونسي ألماني حول استخدام القوى العاملة التونسية في 17 ديسمبر 1965.
- اتفاقية خاصتين باليد العاملة بين المغرب وبلجيكا الأولى في 17 غشت 1964، والثانية بتاريخ 14 يونيو 1968.	- اتفاقية 27 دجنبر 1968 المتعلقة بحرية تنقل وعمل وإقامة المواطنين الجزائريين وأسرهم في فرنسا.	- اتفاقية استخدام القوى العاملة التونسية في 7 غشت 1969 مع بلجيكا.
		- بروتوكول مع الحجرة الاقتصادية النمساوية لاستخدام القوى العاملة التونسية في 20 نونبر 1970 مع النمسا.

ويبدو أن الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها تتشابه إلى حد كبير، حيث تم التوقيع عليها في إطار واحد وهو تمكين الدول المستقبلية للهجرة من قبول اليد العاملة اللازمة لتنمية اقتصاداتها. في المقابل فهي تمكن الدول المصدرة للهجرة من إيجاد حلول مؤقتة للمشاكل التي تعترضها في سبيل تحقيق نموها من خلال استفادتها من عائدات اليد العاملة من العملة الصعبة.

إلا أنه انطلاقاً من سنة 1973 ستدخل هذه الهجرة مرحلة جديدة فرضتها أسباب متعددة منها تأزم الأوضاع الاقتصادية العالمية الأوروبية على إثر الأزمة البترولية التي جاءت كورقة ضغط استخدمها العرب ضد المجتمع الدولي لحمله على حل القضية الفلسطينية. وترتب عن هذا الوضع الجديد أن أقدمت الدول الأوروبية على نهج سياسة متشددة حيال الهجرة من خلال تشديد المراقبة في الحدود ومنع دخول المهاجرين إلى ترابها، فتم وقف الهجرة بصفة رسمية لتبقى محصورة في إطار التجمع العائلي و اللجوء السياسي والعقائدي، وفي بعض الأحيان قبول المهاجرين لأسباب إنسانية وصحية محضة، مما أدى إلى انخفاض قوي في عدد المهاجرين السنويين¹². وفي هذا الإطار قامت فرنسا، وهي الدولة الأولى المستقبلية للمهاجرين القادمين من الضفة الجنوبية للمتوسط بتشديد تطبيق أحكام القانون المؤرخ في دجنبر 1970 التي تمنع أرباب العمل الفرنسيين من تشغيل العمال الأجانب غير الحاملين لعقود عمل مؤشر عليها من طرف السلطات الحكومية المختصة¹³، كما تم كذلك إصدار منشور معروف باسم "fontanet- Marcellin" المؤرخ في فبراير 1973، والذي يتضمن إجراءات مشددة تقضي بإلغاء صلاحية بطاقة الإقامة بانتهاء مدة عقد العمل، وتقضي أيضاً بعدم تسوية وضعية العامل الذي دخل فرنسا كسائح حتى وإن وجد عملاً¹⁴.

وقد تواصلت السياسة التحفظية إزاء الهجرة من قبل فرنسا وسائر الدول الأوروبية من خلال وضع شروط قانونية وتربيبية صارمة لدخول أراضيها على رعايا دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، و تدعم هذا التوجه مع بروز تيارات يمينية متطرفة ترى في المهاجرين بما في ذلك الشرعيين سبباً لكل مشاكل أوروبا. وعلى الرغم من

الوقف الرسمي للهجرة، فلا مندوحة من الحديث عن استمرارها في صيغ وأشكال جديدة لا سيما بعد تنامي المتغيرات والمستجدات المترتبة عن رياح العولمة التي عمقت الفوارق بين دول الشمال ودول الجنوب بصورة أكثر وضوحا وأشد عبثا. الشيء الذي جعل الهجرة إلى أوروبا تعرف عددا من التحولات الهامة أثرت على مميزاتها وخصائصها، وأحدثت تغيرات جذرية في أبعادها، وأسفرت عن إشكاليات جديدة في مختلف المجالات. فبعدما كانت الهجرة المغربية إلى أوروبا مقبولة، بل ومرغوب فيها. وبعدما كانت منظمة وموضوع اتفاقيات، تحولت إلى موضوع مضايقات ومراقبة صارمة، وباتت من أهم القضايا الأمنية التي أخذت فيها التشديدات تنامي، وتشكل نظريا وعمليا بالنسبة للأوروبيين تهديدا حقيقيا، وأن المد المتنامي للهجرة، يعد سببا من أسباب الاضطراب الاجتماعي، ومسا بالهوية الوطنية وإخلالا بالتوازنات الداخلية. كل ذلك قاد بالضرورة إلى تحول المواقف بشأنها والخطاب حولها وحتى التعامل العلمي معها. حيث تبوأَت الرهانات المرتبطة بالموضوع أهمية حيوية ضمن رزمة السياسة الأوروبية، واحتلت أولويات العمل السياسي على المستوى الأوروبي، وأصبحت ورقة الهجرة تعد اليوم من الأوراق التي لها تأثير على العملية الانتخابية وعلى الخريطة السياسية وإمكانية التناوب على الحكم في الدول الأوروبية، وتطورت المواقف المعادية للهجرة القادمة من الدول المغربية إلى مواقف سياسية معلنة، وأصبح المهاجرون المغاربة موضع حملات القمع والطرْد والتشغيل غير الشرعي والاستغلالي. ومع استمرار غلق منافذ الهجرة المنظمة نحو أوروبا والتضييقات المشددة لشروط الدخول والإقامة بالفضاء الأوروبي، تفاقمت ظاهرة الهجرة غير الشرعية، التي أصبحت تشكل اليوم رهانا قويا في العلاقات ما بين الضفتين، وإحدى أعقد القضايا التي تهم كافة دول الاتحاد الأوروبي.

من جانبها، أصبحت الدول المغربية تجد نفسها معنية أكثر بالهجرة غير الشرعية، فهي من جهة تمثل بوابة العبور بين إفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا نظرا لكون أقاليمها هي الطرق الرئيسية التي ينفذ من خلالها المهاجرون خاصة عبر المغرب نحو اسبانيا وعبر الجزائر وتونس وليبيا نحو إيطاليا، وعبر موريتانيا نحو جزر الكناري الإسبانية، ومن جهة أخرى فهي تعتبر دولا مصدرة للمهاجرين وهذا ما يفسر انتشار شبكات تهريب المهاجرين فيها بشكل واسع، ومن هنا لم تعد الهجرة غير القانونية مشكلة طرف واحد، أي الطرف الأوروبي باعتباره الوجهة الأساسية لاستقرار المهاجرين، إنما هي كذلك مسألة تعني دول المغرب العربي وتستدعي العمل الجاد للبحث عن حلول لها.

3. تداعيات الهجرة على الأمن المغربي والمتوسطي

إن الأهمية المركزية لحوض البحر الأبيض المتوسط جعلت من قضية الأمن المتعلقة به قضية محورية تهم العالم بأسره، وهذا ما يفسر الأهمية الكبيرة التي أعطيت لهذه القضية عند وضع الإطار العام للمنظومة الأورو متوسطية الجديدة، ذلك أن مفهوم الأمن في الظروف الدولية المعاصرة لم يعد محصورا في البعد الداخلي بمفهوم حماية الأفراد والمجتمع أو الخارجي بمفهوم حماية الحدود، بل أصبح يتسع ليشمل المحيط الجيوسياسي للمجموعات الإقليمية

والدولية، مما أنتج بدوره حالات من التوتر وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي خاصة في دول الضفة الجنوبية للمتوسط، مما أحدث تأثير سلبي مباشر على بلدان الضفة الشمالية. لذا أصبح الهاجس الأمني في إطار البعد الإقليمي للعلاقات بين شمال وجنوب المتوسط يسيطر على التوجهات الأوروبية تجاه دول الجنوب، حيث تشعر الدول الأوروبية بأن استقرارها- بعد استكمال وحدتها - أصبح مهدداً بأخطار ومشاكل جمة أبرزها مشكل الهجرة. هذا التخوف كان وراء سعي بلدان الضفة الشمالية إلى بلورة سياسة موحدة فيما بينها، وإلى رسم مشاريع وسياسات للتعاون مع دول الجنوب كونها دول المنشأ والعبور من أجل التصدي لهذه الظاهرة باتخاذ تدابير مشتركة وغير انفرادية.

1.3 الهجرة كتهديد أمني حسب المقاربة الأوروبية

يعكس الخطاب الأمني الأوروبي حول المتوسط تحول الاهتمامات الأمنية الجديدة للاتحاد الأوروبي، وتبنيه لمقاربة موسعة تتعدى النظرة التقليدية لمفهوم الأمن. ورغم الاعتقاد السائد لدى الكثير من المفكرين أمثال محمد أركون بأن المتوسط لا يعدو أن يكون فضاءاً للتناقضات والانشقاقات التي لا تعالج والهويات المتناقضة والرفض المتوارث والحروب المأساوية والكراهيات المدمرة، إلا أن هذا المتوسط يفرض نفسه كمشكلة وليس كمعجزة يصعب تحقيقها. ومن هذا المنطلق يجب إيجاد نظام أمن جديد هو الأمن مع الآخر والذي تفرضه طبيعة التحديات الحالية.

نجحت الحكومات الأوروبية المتعاقبة في العقود الأخيرة إلى حد بعيد في التحويل من ظاهرة الهجرة ومن انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية على هذه البلدان، كما ساهم وقوع بعض الأعمال "الإرهابية" في السنوات الأخيرة من جهة، واندلاع الأزمة المالية من جهة ثانية في تزايد العداء تجاه المهاجرين وربطهم بهذه المعضلات، ونتيجة لذلك أصبحت قضايا الهجرة تصنف في أغلب دول الضفة الشمالية من أهم القضايا الأمنية، خاصة بالنظر إلى العلاقة المحتملة بين الإرهاب والمهاجرين، حيث ازدادت مخاوف الدول الأوروبية منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 من استعانة المنظمات الإرهابية بمهاجرين غير نظاميين ينتمون إلى جماعات مسلحة شاركت في القتال في أحد مناطق النزاع في إفريقيا أو الشرق الأوسط للقيام بأعمال إرهابية داخل أوروبا، أو قيام بعض المهاجرين بإيواء عناصر إرهابية دخلت بشكل غير شرعي إلى أوروبا ومساعدتهم في الحصول على الوثائق المزيفة لتأمين إقامتهم فيها. هكذا، وعلى خلفية هذا الالتباس يتم الربط بين التهديد الإرهابي والهجرة غير النظامية. هذه الأخيرة التي لم تعد تعالج كقضية اجتماعية أو ديمقراطية، بل إنها أصبحت قضية أمن قومي¹⁵.

لقد ساهمت أحداث 11 سبتمبر 2001 في تعزيز أطروحات الدول الأوروبية حول المهاجرين المختلفين ثقافياً، حيث أسست تلك الأحداث لمفهوم جديد حول الخطر أو التهديد. فعندما يصبح تحديد مفهوم التهديد الإرهابي في الصراعات الدولية الحالية قائماً على أساس ثقافي أو حضاري وليس على أساس اقتصادي أو اجتماعي، يضع المواطن الأوروبي القيم الثقافية معياراً لتحديد مصدر الخطر، وتكون الهوية الأوروبية محل تهديد من

قبل أولئك الأقل شأنًا ممن يختلفون عن الشعوب الأوروبية في القيم والمعتقدات¹⁶، واستقر في الوعي الجمعي لكثير من الأوروبيين الارتباط الشرطي بين الأحداث الإرهابية والمسلمين، وجاءت أحداث مدريد في 11 مارس 2004، وتفجيرات لندن في 7 يوليو 2005، وأحداث "شارلي إيبدو" (Charlie Hebdo) بباريس 17 2015، والهجوم الإرهابي بساحة "لاس رامبلاس" (Las Ramblas) الشهيرة بالعاصمة الكتالانية في غشت 2017، لتعزز الربط المختزل بين وجود المهاجرين وعدم الاستقرار السياسي والأمني، وجعل دول الاتحاد الأوروبي تعيد النظر في الجماعات المسلمة وثقافتها في ضوء حرب الأفكار والثقافات التي يروج لها المفكرون القوميون.

إن نمو النزعات المعادية للأجانب في دول الاتحاد الأوروبي، وتساعد نسبة التيارات اليمينية المتطرفة في مراكز اتخاذ القرار، وزيادة الضغط الأمريكي على الدول الأوروبية للانخراط في الجهود الدولية لمكافحة ما تسميه "ارهابا"، ومن ثم التضييق على الجاليات المغربية، العربية والإسلامية، من المحددات التي أربكت حرية تنقل الأفراد من الجنوب إلى الشمال المتوسطي، كما أن بعض الأحداث المعزولة قد شكلت إحدى أدوات تحريك مخزون الحقد والعنصرية، وأعطت مبررات لرفض كل أنواع التعاون مع أطراف الضفة الأخرى¹⁸.

2.3 الهجرة قضية خلافية بين الدول المغربية

تعتبر التكتلات الإقليمية سمة العلاقات الدولية في العقود الأخيرة، حيث لا نكاد نجد قارة أو إقليمًا يضم دولًا متجانسة ولها نقاط مشتركة إلا ودخلت في تكتل تحمي فيه مصالحها وتطور مواردها لخدمة مستقبل شعوبها. فبالإتحاد والاندماج تستطيع الدول تحقيق الكثير من الامتيازات ومواجهة الكثير من التهديدات والتحديات لم تكن لتحققها منفردة، وعلى رأس هذه التحديات نجد إشكالية تدبير الهجرة غير الشرعية.

إن تعقد وتشابك ظاهرة الهجرة واتخاذها طابعًا عابرًا للحدود، أثبت عجز الدولة الوطنية عن مواجهتها بإمكاناتها الذاتية، وأثبت أيضًا أن خيار التكتل أضحى يفرض نفسه في سياق دولي مضطرب، يحتم مزيدًا من الإتحاد والتكتل. فإذا أجرينا مقارنة بين إنجازات الاتحاد الأوروبي وإنجازات الاتحاد المغربي في مجال تدبير تدفقات الهجرة، نرى بوضوح ضعف التنسيق والتعاون بين الاتحاد المغربي في التعاطي مع هذه الإشكالية، وهذا بدوره ينعكس سلبًا على إنجازات هذا الاتحاد، حيث لم تتحقق الوحدة السياسية ولم يتم التكامل الاقتصادي المنشود، بل زادت حدة الخلافات والتشردم بين أعضائه. وامتد ذلك أحيانًا إلى إثارة حساسيات بين الدول المغربية نفسها، بسبب الاتهامات المتبادلة حول رقابة الحدود وإعادة المهاجرين إلى بلدانهم مثلما يقع مرار بين المغرب والجزائر، و كان آخرها اتهام المغرب للجزائر بترحيل لاجئين سوريين ومهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء إلى المغرب، وهو ما ردت عليه الجزائر بالاستنكار واعتبار ذلك هجومًا عليها ومحاولًا تشويه صورتها في مجال حقوق الإنسان والالتزامات الاتفاقية في هذا الشأن¹⁹.

وفي الوقت الذي نجح فيه الاتحاد الأوروبي في خلق فضاء إقليمي مشترك تنعدم فيه الحدود بين الدول الأعضاء، ويضمن حرية التنقل لمواطني الدول الأوروبية وللمواطني الدول الغير دون أية عراقيل، يبدو أن فتح الحدود

بين دول المغرب الكبير لمنح حرية التنقل الكاملة للأفراد، ونهج سياسة مشتركة في مجال تدبير الهجرة، لا توجد إلا في ميثاقه التأسيسي، ورغم الإقرار بحجم التهديدات المحدقة بالمنطقة المغاربية، والتي تقتضي تنسيقا وتعاوناً مشتركاً، فما يلاحظ واقعياً هو اعتماد الدول المغاربية سياسات انفرادية في معالجة تيارات الهجرة العابرة لأراضيها والمنطقة منها وعبرها نحو شمال وغرب المتوسط، وفي ظل الخصومة وعدم الاستقرار، يستغل الإتحاد الأوروبي هذا الوضع لفرض وتحديد طبيعة التعامل مع تيارات الهجرة الوافدة إليه من بلدان المغرب العربي حيث يستمر في التعامل معها بمنطق براغماتي، وينظر إليها باعتبارها عمقه الاستراتيجي، والخط الأمامي للدفاع عن أمنه القومي، حيث نجحت ضغوطاته المتكررة في دفع البلدان المغاربية نحو تجريم الهجرة عبر سنّها تشريعات وقوانين جديدة لمعالجة هذه الظاهرة، فيما يبدو مناولة (sous-traitance) أمنية تقوم بها الدول المغاربية لصالح أوروبا (دولا واتحاداً) أكثر مما تعبر عن تقاطع للمصالح الأوروبية-المغاربية. لأن العملية تحدث في نهاية المطاف المصالح الأوروبية أساساً، خاصة وأنها تشير إلى تصدير للنموذج الأوروبي بشكل يكاد يجعل الترسانة التشريعية المغاربية ملحقاً لترسانة الاتحاد الأوروبي. وإذا كان سن القوانين يسعى لموائمة التشريعات الوطنية مع تطورات الهجرة، بيد أن هذه الموائمة تسير باتجاه مطابقتها والقوانين الأوروبية التي تميزت بتجريم الهجرة غير الشرعية²⁰.

4- من الأمانة إلى التجريم

إذا كان الفارق الاقتصادي والاجتماعي يعتبر الدافع الأكبر لتنامي ظاهرة الهجرة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، فهذا لا يعني أنه السبب الوحيد، إذ غالباً ما يتم تجاهل الدور الذي لعبته قوانين الهجرة التي سنتها، أغلب الدول الأوروبية، وهي قوانين قمعية ومتشددة يتم تعديلها باستمرار²¹. وتنص في مجملها على تجريم الهجرة واعتقال المهاجرين وطردهم، أو ترحيلهم وإبعادهم، أو حبسهم وتغريمهم دون تمكينهم من الضمانات القانونية للطعن في هذه القرارات²². وبعد الانتقاد الشديد لدول المغرب العربي، والتدفق المستمر للمهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء والضغوطات المتواصلة من طرف الدول الأوروبية على هذه الدول لوقف الهجرة غير القانونية التي تتم عبر حدودها وأراضيها، بدأت هذا الدول بالتحرك، حيث سارعت من جهتها إلى سن تشريعات وقوانين جديدة، تهدف في مجملها إلى محاولة بسط رقابتها على هذه الظاهرة، وذلك كرافد من روافد تجسيد سيادتها على إقليمها وعلى كل من يقيم فوقه من المواطنين أو الأجانب. ولأن تلك القوانين اعتمدت استجابة لضغوطات الاتحاد الأوروبي، فإنها تعكس نهجاً أمنياً يركز على تجريم دخول وخروج وإقامة الأجانب بصفة غير شرعية في هذه البلدان وكل من يدعمهم أو يقدم لهم التسهيلات.

1.3 تجريم الهجرة بدول الاتحاد الأوروبي:

لم تكتف الدول الأوروبية باتخاذ إجراءات أمنية لمواجهة مد بشري قادم من بلدان المغرب العربي، وعبرها من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، بل بادرت إلى اتخاذ مجموعة من التدابير التشريعية والقانونية في محاولة للوقوف في وجه تصاعد الآثار السلبية لذلك على هذه البلدان، وقد تم ذلك من خلال آليات وضوابط قانونية في إطار اتحادي على شكل اتفاقيات ومعاهدات فيما بينها، وذلك كمثال على انغلاق أوروبا على محيطها الداخلي، وحرمان مواطني دول العالم الثالث وبلدان الضفة الجنوبية للمتوسط من حق التنقل نحو أوروبا، فكانت البداية مع اتفاقيتي شنغن¹ و2، ثم تبعتهما بعد ذلك اتفاقيات ومعاهدات تؤكد على أهمية وضع سياسة مشتركة بهدف جعل أوروبا قلعة محصنة، أهمها اتفاقية ماستريخت سنة 1992، ثم اتفاقية أمستردام سنة 1997 والتي دخلت حيز التنفيذ في فاتح ماي 1999 حيث عرفت دول الاتحاد شبه إجماع فيما يتعلق بمسألة الهجرة واللجوء.

ويبدو أن التعاطي القانوني مع موضوع الهجرة من قبل الدول الأوروبية لم يتم فقط من خلال الاتفاقيات والمعاهدات الجماعية التي أشرنا إليها، بل بادرت كل دولة على حدة تحت راية سيادتها الوطنية إلى سن مجموعة من القوانين والتشريعات الوطنية ذات الصلة بموضوع الهجرة تهدف من وراءها كمرحلة أولى حماية نفسها من تدفقات المهاجرين غير القانونيين، وكمرحلة ثانية ردع الهجرة غير الشرعية بكل مكوناتها. و بالرجوع إلى محتويات هذه القوانين الجديدة أو المعدلة المتعلقة بمحاربة الهجرة والوقاية منها ، يلاحظ أنها وإن كانت تختلف من بلد لآخر من حيث حجم العقوبات التي تفرضها على المشاركين في عملية التهجير السري أو الشروط والمعايير التي تعتمد عليها لمنح التأشيرة، فهي تتوحد من حيث الأهداف التي تتوخى تحقيقها إذ تسير في اتجاه واحد هو تشديد القوانين وتغليب الهاجس الأمني والمصلحة الوطنية على حساب الحلول الإنسانية، ووقف وتيرة تدفق المهاجرين الأجانب وتحديد مدد إقامتهم مع التركيز على قمع المهاجرين غير الشرعيين.

وبالموازاة مع ذلك لجأت الدول الأوروبية إلى تدعيم سياستها هذه بتفاهات ثنائية وإقليمية مع دول المغرب العربي، التي وجدت نفسها ملزمة بالانخراط في هذه الرزمة من القوانين والاتفاقيات بفعل الضغوطات المتواصلة من طرف دول الشمال، بهدف وقف تدفقات الهجرة التي تتم عبر حدودها وأراضيها، وتنسيق سياساتها بخصوص القواعد المتعلقة بقبول المهاجرين وإدارة الحدود، وكذلك القواعد المشتركة المتعلقة بإقامة رعايا البلدان الثالثة.

لقد جدد حراك الربيع العربي أحد الهواجس الجوهرية التي طالما أرقّت بلدان الاتحاد الأوروبي، كما أثارت الكثير من الجدل، بل تسببت في حدوث انقسامات داخل أروقة الاتحاد حيال التعامل مع هذه الموجة الجديدة من الهجرة، إذ لم تستطع دول الاتحاد مجتمعة بلورة استراتيجية متكاملة وبناءة في التعاطي مع الارتفاع المتنامي لتيارات الهجرة، وظلت تلك السياسات تفتقد إلى التوحيد وتواجه عدة تناقضات وتطغى عليها الخلافات بين الشركاء الأوروبيين. وهو ما ترجمته المواقف المتباينة المطروحة في هذا الصدد، بين من دعا إلى تقاسم أعبائها في إطار من التضامن والتنسيق، وبين من حمل دول الاستقبال المسؤولية في هذا الصدد، فيما لم تتردد بعض الدول في المجاهرة بالدعوة إلى طرد المهاجرين وطالبي اللجوء، بعد ربطهم بمجمل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي

أصبحت تعيش على إيقاعها العديد من دول أوروبا، في تنكر صارخ للقوانين والتشريعات الداخلية والدولية ذات الصلة بالهجرة واللجوء.

2.4 تجريم الهجرة ببلدان المغرب العربي:

تأخرت الدول المغاربية بعض الشيء في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وذلك لأسباب عدة. أولها أنها كانت-ولا زالت- مصدرا للمهاجرين باتجاه أوروبا، وبالتالي تستخدم هذه المسألة كورقة ضغط على الأوروبيين مقابل غضهم النظر عن حقوق الانسان والديمقراطية. ثانيهما أنها كانت تعتبر الهجرة هما أوروبا، ثالثها أنها تتجنب بأن توصف بدركي أوروبا. بيد أن الوضع تغير، حيث تعرف دول المغرب العربي تحولا بنويا في دينامية الهجرة، فبعد أن كانت مصدرا للمهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين أصبحت أيضا دول استقبال وعبور، لتصبح إشكالية الهجرة ببلدان المغرب ثلاثية الأبعاد. فهي تستمر في تصدير مهاجريها وكذلك المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء الذين يعبر بعضهم المتوسط، فيما يستقر البعض الآخر بهذه الدول التي وجدت نفسها بين سندان أوروبا ومطرقة الهجرة الإفريقية²³.

في هذا السياق يمكن القول إن تشريعات الهجرة المغاربية وضعت في سياقات متميزة، فهي خرجت أولا في سياق تاريخي يأخذ بعين الاعتبار أن دول المغرب هي فقط دول مصدرة للهجرة، قبل أن تصبح بدورها، بلدان استقبال وعبور. كما أن هذه التشريعات المغاربية لم تأت تلبية لحاجة مجتمعية، بل خرجت لإرضاء أطراف خارجية، بجعل تشريعاتها الوطنية تتماشى والتشريعات الأوروبية في هذا المجال. بمعنى تصدير النموذج الأوروبي لأمينة الهجرة وتجريمها وجعل أوروبا القلعة (l'Europe forteresse) تبدأ من شمال إفريقيا.

وقد مثل الضغط الأوروبي على المغرب أولى تجليات هذه التحول، حيث أفرزت الضغوطات المتكررة للاتحاد الأوروبي سنة 2003 آلية قانونية جديدة تحاول أن تسير الضوابط القانونية لفضاء شينغن، ويتعلق الأمر بقانون 02-03 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 196.03.1 بتاريخ 11 نونبر 2003، والمتعلق بدخول وإقامة الأجانب في المملكة المغربية وبالهجرة غير الشرعية. وإذا كان إصدار هذا القانون يشكل، بما لا يدع مجالا للشك، قفزة نوعية في مجال الثقافة القانونية في المغرب، إلا أن مضمونه يثير تساؤلات جوهرية. ويبدو أن هذا القانون الذي يستجيب على الأقل جزئيا، للضغوط الخارجية ينصهر في ظروف دولية وإقليمية تعتمد البعد الأمني على حساب البعد الحقوقي²⁴.

ولم تكن تونس بمعزل عن هذه التطورات وذلك بسبب موقعها الجغرافي القريب من أوروبا، فحذت حذو المغرب والجزائر في سن تشريع جديد لمواجهة تدفقات الهجرة، خاصة بعد مصادقتها على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين. فحفاظا على أمن البلاد من جهة، وتنفيذا لالتزاماته الدولية من جهة ثانية، وإدراكا منه لخطورة هذه الظاهرة من جهة ثالثة، تدخل المشرع التونسي بإصدار القانون عدد 6 لسنة 2004 المؤرخ في 3 فبراير 2004 المتعلق بإتمام وتنقيح القانون عدد 40 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بجوازات السفر

ووثائق السفر والذي يعد الإطار القانوني لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، بعد أن كان قد استهله المشرع بتنقيح وإتمام أحكام مجلتي التجارة البحرية والتنظيم الإداري للملاحة البحرية بموجب القانونين عدد 3 و4 لسنة 2004 المؤرخين في 20 يناير 2004²⁵.

بدورها انخرطت موريتانيا في تحديث منظومتها القانونية في مجال الهجرة، حيث جاء القانون رقم 021-2010 الصادر في 15 فبراير 2010 الخاص بمكافحة تهريب المهاجرين غير الشرعيين، وقد تمثل موضوع هذا القانون في منع ومحاربة تهريب المهاجرين، وحماية حقوق الضحايا، وهو ما اعتبر استجابة للسياق الإقليمي القاضي بتشديد العقوبات المتعلقة بتهريب المهاجرين دون الاهتمام بالشكل الكافي بحماية حقوقهم أكثر من الاستجابة للحاجة إلى تطوير النظام المتقادم للهجرة في البلاد والذي يعود إلى ستينات القرن الماضي²⁶.

أما ليبيا، فلم يكن لديها من الناحية التشريعية إطار شامل لإدارة الهجرة، ومعظم القوانين والأنظمة القائمة يرجع بعضها إلى ستينات القرن الماضي، وأمام الضغوط الأوروبية المتزايدة عليها صدر القانون رقم 19 والذي دخل حيز التنفيذ في 15 يونيو 2010، بشأن مكافحة الهجرة غير المشروعة ما يعد حجر الأساس في مكافحة الهجرة غير المشروعة. ويمكن القول، إن هذا القانون بطابعه الأمني، قد ساهم نسبياً، من المنظور الأوروبي، في وقف تدفقات الهجرة القادمة من ليبيا. إلا أن ما حدث بداية من سنة 2011 قلب الأوضاع من جديد، فقد أدى سقوط القذافي ونظامه المركزي إلى حدوث فراغ سياسي وأمني كبير في كافة أنحاء البلاد. وفي ظل غياب الدولة وضعف مؤسساتها وأجهزتها، تحولت ليبيا إلى أكبر قاعدة لتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر²⁷.

لقد وقعت الدول المغربية في مأزقين اثنين، أولهما أنها تمارس اليوم ما كانت تعبیه بالأمس القريب على الأوروبيين، حيث تسير اليوم على خطى الاتحاد، وتتبنى المقاربة الأمنية بسنها قوانين متشددة، وبتعزيزها لصلاحيات وقدرات مختلف أجهزتها الامنية المختصة. وثانيهما، أنها تضع علاقاتها مع دول إفريقيا جنوب الصحراء على المحك، إذ كيف يمكن بناء علاقات تعاونية مع الدول الإفريقية في إطار التعاون جنوب-جنوب في الوقت الذي يستهدف فيه المهاجرون الأفارقة ويجرمون في الدول المغربية؟. وعليه فإن الدول المغربية لم تعد دركيا يسهر على حماية حدود أوروبا من "التهديد البشري" فقط، بل أصبحت أيضاً تعمل بنفسها على فك الارتباط مع عمقها الإفريقي لصالح الاختيارات الأوروبية.

4. الخاتمة:

بعدما كانت الهجرة المغربية وخلال عقود تعالج في أوروبا على أنها مسألة اجتماعية-اقتصادية، بدأت تتحول تدريجياً، مع مطلع العقد الأخير من القرن الماضي، إلى مسألة أمنية بكل المقاييس. وتحول معها المهاجرون

من مكون أساسي من مكونات النسيج الثقافي والاقتصادي والاجتماعي الأوروبي إلى عنصر من عناصر عدم الاستقرار وأحد التهديدات الجديدة لأمن ورفاهية وهوية أوروبا، وانتهى بها المطاف لتصبح موضوعا ذا حساسية متزايدة كثيرا ما يؤدي إلى مناقشات استقطابية وساخنة، لاسيما خلال الانتخابات الوطنية التي تنقل الظاهرة من مجرد تعبير عن حركة انتقال بشري غير قانوني وغير منظم إلى مستضعفين يبحثون عن مستوى عيش أفضل إلى نموذج تصادمي تنازعي بين الشمال الغني والجنوب الفقير.

إن الحق في الهجرة مهما كان المسمى المعتمد للتعبير عنه (الحق في التنقل، الحق في مغادرة البلد الأصلي والرجوع إليه، الحق في السفر...) هو حق أساسي وصريح وغير قابل للتأويل أو التضييق تبعاً لما جاء في أحكام الفقرة الثانية من المادة الخامسة من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ورغم الجهود المبذولة للحد من الهجرة، فإنها تظل محدودة النتائج، لأن القانون وحده غير كاف للقضاء على الظاهرة مهما بلغت دقة صياغته، فالهجرة ظاهرة معقدة ولا يمكن أن تختفي بين عشية وضحاها، كما أن الإجراءات ذات الطابع القمعي والزجري ليست كافية لمنع تدفق تلك الجموع الغفيرة من المهاجرين الذين لم يعد يخيفهم حتى الخطر الذي يهدد حياتهم من جراء استعمالهم قوارب الموت للوصول إلى آفاق مجهولة يعتقدون أن فيها الحل والخلاص من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يتخبطون فيها، لذلك فالتعامل مع ظاهرة الهجرة من الزاوية الأمنية لا يمكن أن يحقق نتائج إيجابية، بل تبرز الحاجة للتعامل معها كقضية متعددة الأبعاد تحتاج لاستراتيجية شمولية واضحة تركز على الجانب التنموي.

إن الطريق الأنجع لتحقيق السلم والرخاء المشترك في حوض البحر الأبيض المتوسط، وإقامة منطقة أورو-متوسطية يعمها الأمن والاستقرار يقتضي ألا تكون لأوروبا سياسة لبلدان الضفة الجنوبية، ولكن أن تكون لها سياسة مع الضفة الجنوبية، وهذا هو كنه معنى الشراكة. فالأطراف المعنية اقتنعت بوجود تحديات ومخاطر وتهديدات عبر وطنية تتجاوز الحدود الجغرافية، وبالتالي فمواجهة هذه التحديات والأخطار يجب أن تتم في إطار جماعي وتنسيق مشترك من أجل احتوائها والقضاء عليها.

5. الهوامش:

¹ - عبد الهادي أعراب، "الذهنية الثقافية المهاجرة بالمغرب"، المجلة العربية للدراسات الأنثروبولوجيا المعاصرة، (منشورات مركز فاعلون، العدد الثالث، مارس 2016)، ص 8.

² - خالد أعسو، "الهجرة المغربية إلى فرنسا (1912-1974): أي موقع للشباب؟"، مجلة عمران، (منشورات المركز العربي للأبحاث وتحليل السياسات، الدوحة، قطر العدد 22/6، خريف 2017)، ص 110.

³ - Bentahar Mekki: « **les arabes en France** », Ed SMER – Rabat 1979 p23

⁴ - Henry Jean Robert, « Maghrébines en France-de la "mère -patric" aux marges de l'Europe Européen ».Revue **Panoramiques** N° 55.4ém trimestre.Paris.2001.p27

- ⁵ - مصلحة تنظيم عمال المستعمرات (service de l'organisation des travailleurs coloniaux)، أنشأتها فرنسا بموجب مرسوم 1 يناير 1916 لتسهيل هجرتهم من أجل دعم المجهود الحربي الفرنسي.
- ⁶ - يشير الأستاذ "عبد الحميد زوزو"، في هذا الصدد، أن فرحات عباس قال وهو يتحدث عن نتائج الحرب العالمية الأولى بالنسبة للجزائريين، "إن للأحداث الكبرى نتائج غير متوقعة على الرجال، فمن نتائج الحرب الكبرى أن تعرف الجزائريون على فرنسا أثناء كفاحهم عنها حتى بدت لهم وكأنها أرض الميعاد". أنظر: عبد الحميد زوزو، "دور المهاجرين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939"، سلسلة الدراسات الكبرى، منشورات الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 25.
- ⁷ - كانت مصلحة الهجرة تحت نظر الأمانة العامة للحماية وأسندت إليها مهمة إبرام الاتفاقيات مع المشغلين بفرنسا، وتم عقد اتفاق بين هذه المصلحة وجمعيات العمال، كالاتحاد الفرنسي للمزارعين (fédération française des employeurs agricoles) والجمعية العامة للهجرة من أجل الصناعة (société générale d'immigration pour l'industrie)، ولمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع أنظر:
- BAROUDI Abdellah : impérialisme et immigration, paris 1979, p: 20
- ⁸ - Larbi Talha, le salariat immigré dans la crise : la main d'œuvre maghrébine en France (1921-1987), (Ed) CNRS, Marseille, 1989, p39.
- ⁹ - حسان القصار، "الهجرة المغربية من نتائج مرحلة الاستعمار إلى نتائج مرحلة العولمة"، مجلة دراسات دولية، العدد 113، (2009)، ص 74.
- ¹⁰ - BRIOT Française et Verbunt Gilles, Immigrés dans la crise, collection comprendre pour agir, les éditions ouvrier 1981, p 16
- ¹¹ - The Royal Institute of International Affairs, European migration policies influx, changing patterns of inclusion and exclusion. Black Well 2003.p25
- ¹² - Caroline DEMOULIN, «Les flux migratoires en Méditerranée », Mémoire de Master 2 Droit Public, spécialité sécurité et défense trans méditerranéenne, Université du Sud, Toulon, Année universitaire 2010-2011, p16-20
- ¹³ - اتخذت فرنسا قرار وقف الهجرة الوافدة إليها في يوليو 1974 في عهد حكومة Giscard d'Estaing وشجعت في المقابل ما اصطلح على تسميته "بهجرة العودة". من ذلك مثلا أن فرنسا منحت منذ 30 ماي من 1977 مبلغ 10.000 فرنك فرنسي للعمال المهاجرين الذين هم في حالة بطالة ويقبلون هم وعائلاتهم تحمل مصاريف النقل وكذا المساعدة على تأسيس المشاريع إبان مرحلة ما بعد العودة تصل إلى 20.000 فرنك فرنسي كحد أعلى تسلم لكل مستفيد بالبلد الأصلي أو بفرنسا في حالة الحاجة إليه لتحقيق وتأسيس مشروع اقتصادي ما. لمزيد من المعلومات حول سياسة العودة أنظر: عبد الكريم بلكندوز، "الهجرة المغربية وسياسات العودة المتبعة من قبل الدول الأوروبية الشمالية"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 3، (1987)، ص: 107.
- ¹⁴ - Les deux circulaires connues sous le nom de "circulaires Marcellin-Fontanet", régulent et codifient les entrées et le séjour des travailleurs étrangers en France. L'objectif est de contrôler l'immigration en limitant les entrées et surtout d'organiser l'arrivée des travailleurs et de leurs familles.
- ¹⁵ - علي الحاج: "سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة"، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، السنة 2005، ص 289 وما بعدها.
- ¹⁶ - Magda Fahsi, «The Rise of Europe's Far-Right: A Trivialization of Anti-Immigrant Discourse», MintPress News (27 August 2012), <<http://www.mintpress.net/the-rise-of-europes-far-right-a-trivialization-of-anti-immigrant-discourse>

17 -ازدادت درجة معاناة المسلمين بالدول الغربية عقب أحداث "شارلي إبدو" (Charlie hebdo) بفرنسا شهر يناير 2015 ، بعدما تضاعفت نسب الاعتداءات العنصرية ضد المسلمين، كان آخرها تقرير وزارة الداخلية الإسبانية الذي كشف أن 40 بالمائة من جرائم كراهية الأجانب مرتبطة بـ"الإسلاموفوبيا"، وأن أغلبها تمت في حق مغاربة. وأكد التقرير الوزاري الصادر سنة 2015، أن أغلب ضحايا كراهية الأجانب عامة، و"الإسلاموفوبيا" خاصة، في إسبانيا، هم المهاجرون المغاربة، باعتبارهم الجالية المسلمة الأكثر عددا في هذا البلد، إذ يبلغ عددهم أكثر من 800 ألف مهاجر.

18 - نبيل زكاوي، "جيوستراتيجية الهجرة السرية بحوض البحر الأبيض المتوسط: أبعاد الظاهرة وخلفيات الاقتراب الاوربي"، مجلة سياسات عربية، منشورات المركز العربي للأبحاث وتحليل السياسات، الدوحة، قطر، العدد 19 مارس 2016، الصفحة 32.

19 - أحمد طالب أبصير، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2010/2009، ص 82.

20 - مرسي مشري، "أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوربية، الدوافع والانعكاسات"، مجلة سياسات عربية، العدد 15، يوليو 2015، منشورات المركز العربي للأبحاث وتحليل السياسات، الدوحة، قطر، الصفحة 64-65.

21 - في فرنسا مثالا خضع قانون الهجرة ما بين سنوات 1992 و 2010 لسبع تعديلات، كذلك الشأن بالنسبة لإيطاليا التي عدلت قانونها للهجرة أربع مرات خلال الفترة الممتدة ما بين 1990 و 2009، بل إن اسبانيا خلال ولاية الحزب اليميني الشعبي بزعامة خوسيه ماريا أثنار، قامت بتعديل قانون الهجرة مرتين في سنة واحدة. وكان ذلك سنة 2000.

22 - في كل مرة يظهر فيها قانون جديد للهجرة إلا وتنمحي ضمانات كان يعترف بها للأجنبي. ففي إيطاليا مثالا كان قانون "مارتيلي" لسنة 1990 يعطي للأجنبي المقرر طرده من التراب الإيطالي الحق في أجل 15 يوما للطعن في هذا القرار أمام المحكمة الإدارية المختصة التي لم تكن مقيدة بوقت محدد للبت في القضية (الفصل 7 من قانون 90/39)، لكن هذه المدة تم تقليصها في قانون 1998 إلى 10 أيام مع ضرورة رفع دعوى الإلغاء داخل أجل ثلاثة أيام. وفي اسبانيا، تم تعديل قانون 4/2000 بقانون آخر يحمل رقم 8/2000، وقد ساهم في التعديل في تضيق الوضعية القانونية للمهاجرين، حيث مدد القانون الجديد أجل الحصول على رخصة الإقامة إلى خمس سنوات بدل سنتين التي سبق ونص عليها قانون 4/2000، كما ألغى القانون الجديد البند المتعلق بحماية المهاجرين من إمكانية الطرد نحو بلدانهم الأصلية.

23 - عبد النور بن عنتر، السياسات المغربية لمحاربة الهجرة السرية: تجريم وأمننة، في "المغرب العربي وإشكاليات الهجرة"، منشورات مركز الدراسات المتوسطية والدولية، عدد 3.

24 - La forte dimension sécuritaire du texte législatif apparaît dans les nombreux articles qui justifient les sanctions prises à l'encontre de ceux qui représenteraient une menace pour l'ordre public. Pour s'en rendre compte, le mot « menace » apparaît sept fois dans les articles 4, 14, 16, 17, 21, 25 et 35 et l'expression « ordre public » apparaît neuf fois dans les articles 4, 14, 16, 17, 21, 25, 35, 40 et 42 de la loi 02-03. De plus, les expressions « sûreté de l'Etat » et « sécurité publique » sont utilisées dans l'article 27, dans une loi qui ne compte pas plus de 58 articles.

25 - محمد بوزوينة، "الهجرة السرية في القانون التونسي بين الوقاية والعلاج"، مجلة القضاء والتشريع، العدد 8 السنة 2007، ص 205

26 - يعود نظام الهجرة في موريتانيا إلى المرسوم رقم 169-64 الصادر بتاريخ 15 دجنبر 1964 والذي تضمن الأحكام المتعلقة بشروط دخول وإقامة الأجانب. أنظر: محمد المختار ولد مليل "التشريعات الموريتانية في مجال الهجرة ومدى ملائمتها للاتفاقيات الدولية"، مجلة الفقه والقانون العدد 5 مارس 2013، الصفحة 37-38.

27 - حسن بوبكري، "ليبيا: من قطب للهجرة الوافدة إلى قاعدة لتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر"، مجلة شؤون ليبية، منشورات المركز المغربي للأبحاث حول ليبيا، العدد الأول، يوليو 2016، ص 64 وما بعدها.

قائمة المراجع:

1: باللغة العربية

- بخوش، مصطفى، "حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة في الرهانات والأهداف"، (دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006).
- الحاج، علي، "سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة"، (مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه 51، الطبعة الأولى، بيروت، فبراير 2005).
- مصطفى عبد العزيز، مرسى: «قضايا المهاجرين العرب في أوروبا»، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي الإمارات العربية المتحدة الطبعة الأولى، 2010).
- الخشاني، محمد "الهجرة الدولية: الواقع والآفاق"، محاضرات الإمارات، 143. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012.
- مشري، مرسى "أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية، الدوافع والانعكاسات"، مجلة سياسات عربية، العدد، 15، (يوليو 2015).
- — "جدلية العلاقة بين الاسلاموفوبيا وحوار الحضارات"، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 55، (ربيع 2011)
- عبد الهادي أعراب، "الذهنية الثقافية الهجرية بالمغرب"، المجلة العربية للدراسات الأنثروبولوجيا المعاصرة، (منشورات مركز فاعلون، العدد الثالث، مارس 2016).
- نبيل زكاوي، "جيوسياسية الهجرة السرية بحوض البحر الأبيض المتوسط: أبعاد الظاهرة وخلفيات الاقتراب الأوروبي"، مجلة سياسات عربية، العدد 19، (مارس 2016).
- ستار جبار الجابري، "أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا دراسة في الافكار والدور السياسي"، مجلة دراسات دولية، العدد 35، (2008).
- عبد الكريم بلكندوز، "الهجرة المغربية وسياسات العودة المتبعة من قبل الدول الأوروبية الرأسمالية"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 3، (1987).
- حسان القصار، "الهجرة المغربية من نتائج مرحلة الاستعمار إلى نتائج مرحلة العولمة"، مجلة دراسات دولية، العدد 113، (2009).
- خالد أعسو، "الهجرة المغربية إلى فرنسا (1912-1974): أي موقع للشباب؟"، مجلة عمران، (منشورات المركز العربي للأبحاث وتحليل السياسات، الدوحة، قطر العدد 6/2012، 22).
- طه أحمد المجدوب، "الأمن الأوروبي-المتوسطي من وجهة نظر مصرية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 124، (أبريل 1996).
- سامية بن فاطمة، بوبكر حفظ الله، "الهجرة الجزائرية إلى فرنسا خلال فترة الاحتلال الفرنسي 1830-1962"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 27، (نوفمبر 2017).

2: باللغة الأجنبية

- Baroudi, Abdallah, **Maroc: Impérialisme et émigration**. Paris: Le Sycomore, 1978.
- Barry Buzan, OLE Waever, and Jaap de Wilde (eds), **Security: A New Framework For Analysis**, Boulder, Colorado: Lynne Rienner Publishers, 1998.
- Bentahar Mekki, **les arabes en France** », Ed SMER – Rabat 1979 p23
- Bichara Khader, **L'Europe et la méditerranée géopolitique de la proximité**, Paris-Louvain-La-Neuve, L'Harmattan-Academia, 1994.
- ———, **Le grand Maghreb et L'Europe :enjeux et perspectives**, publisud, 1992.
- BRIOT Française et Verbunt Gilles, **Immigrés dans la crise, collection comprendre pour agir**, les éditions ouvrier 1981.
- Elkbir Atouf, **L'Histoire de l'émigration Marocaine au bassin minier du Nord-Pas-de-Calais (1917-1987)**, Études et recherches no. 15 (Rabat: Institut royal de la culture amazighe [IRCAM], 2010).
- Fernand Braudel, **La Méditerranée, L'espace et l'histoire**. Paris : Flammarion, 1985
- Ganiage, Jean avec la collab. de Jean Martin, **Histoire contemporaine du Maghreb de 1830 à nos jours**. Paris: Fayard, 1994.
- Gérard Noiriel, **Le Creuset Français: Histoire de l'immigration, XIXe-XXe siècles**, L'Univers historique (Paris: Éd. du Seuil, 1988.
- Gilles Ivaldi. **Enjeux sécuritaires et droites populistes en Europe**. Institut d'Etudes Politiques de Grenoble, 2002.
- Jean Marie Crouzatier, **Géopolitique de la méditerranée**, Publisud, Mars 1988
- Larbi Talha, **le salariat immigré dans la crise : la main d'œuvre maghrébine en France (1921-1987)**, (Ed) CNRS, Marseille, 1989.
- Ahmed Ounes, Le concept de sécurité et la coopération Méditerranée occidentale. **Etudes internationales**. N°49.4/93.
- Claude-Valentin Marie, L'Union européenne face aux déplacements de populations. Logiques d'Etat face aux droits des personnes, **Revue européenne des migrations internationales**, vol. 12, no. 2 1996.
- Henry Jean Robert, « Maghrébines en France-de la "mère -patrie" aux marges de l'Europe Européen ». **Revue Panoramiques** N° 55.4ém trimestre.Paris.2001.p27
- Marc Bonnefous, vers un nouveau concept de sécurité, **Confluences Méditerranéennes**, N°2 Hiver 1992.
- Robert Escalier, Nouvelles dynamiques démographiques en Méditerranée occidentale, éléments de réflexions et hypothèses. **Etudes internationales**, N°51 2/94.
- Caroline DEMOULIN, «**Les flux migratoires en Méditerranée** », Mémoire de Master 2 Droit Public, spécialité sécurité et défense transméditerranéenne, Université du Sud, Toulon, Année universitaire 2010-2011.